استراتيجية روسيا الأوروآسيوية

عرض: سالي حسن
الهيئة العامة للاستعلامات

اسم الكتاب: استراتيجية روسيا الأوروآسيوية
اسم المؤلف: جيرونيم بيروفيتش
الناشر: مركز الدراسات الأمنية بمدينة زيورخ
تاريخ النشر: ٢٠١٩
مكان النشر: مدينة زيورخ

مقدمة

أسهمت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي لم يتعاف منها العالم بعد في تسريع إنشاء اتحادات وتكتلات إقليمية مختلفة، وكان من أبرزها إبرام اتفاقية الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي في العاصمة الكازاخستانية في أواخر شهر مايو ٢٠١٤، التي وقع عليها رؤساء دول روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا، من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية والمالية بين هذه الدول، ومن شأن إنشاء هذا الاتحاد أن يرتقي بالبلدان الأعضاء إلى مستوى أعلى من التكامل الاقتصادي الذي يستند إلى مبادئ البراغماتية الاقتصادية والمساواة والمنفعة المتبادلة واحترام مصالح جميع الدولة الأعضاء في الاتحاد، وعلى الرغم من اعتقاد البعض أن تشكيل الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي محاولة لإعادة الاتحاد السوفيتي بعد انهياره في ١٩٩١، إلا أن هذه الفكرة بعيدة إلى حد كبير، حيث تفرض التطورات في الوقت الرهن قواعد جديدة للعب على الساحة الدولية، كما أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي اليوم هو أمر موضوعي

ومطلوب في ظل ظروف العولمة وزيادة التنافسية العالمية ما يدفع نحو ظهور وتعزيز اتحادات إقليمية تتعاون فيما بينها للاستجابة بشكل فعال للتحديات الاقتصادية الناشئة.

التحديات التي تواجه روسيا

تبذل روسيا جهوداً حثيثة لبسط نفوذها في منطقة أوراسيا عن طريق تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي في تلك المنطقة، لاسيما بعد خلافاتها مع أوكرانيا والتوترات التي تواجهها مع الغرب بصفة عامة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الذي يعتبره الرئيس الروسي فلاديمير بوتين "كارثة جيوسياسية كبرى" ، كما تحدث في مناسبات عديدة حول ضرورة الترابط الوثيق بين الجمهوريات السوفيتية السابقة، فضلاً عن التحديات التي تواجهها روسيا جراء توسع الاتحاد الأوروبي في الغرب، وصعود الصين في الشرق، ما دفع موسكو للسعي للعب دوراً أكثر نفوذًا في المنطقة من خلال إعادة توجيه سياستها الخارجية نحو آسيا حتى تتمكن من إعادة وضع نفسها كقوة عظمى مركزية في المنطقة الأوروآسيوية، ما دفع روسيا إلى قيادة الطريق نحو إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي المتعدد الأطراف الذي يعيد تشكيل المشهد الجيوسياسي والاقتصادي الإقليمي.

وعلى الرغم من جهود روسيا المكثفة من أجل بسط نفوذها في منطقة الاتحاد السوفيتي سابقًا في السنوات الأخيرة من خلال تدشين الاتحاد الاقتصادي الأوروأسيوي المتعدد الأطراف الذي يتألف من روسيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وأرمينيا، وقيرغيزستان، إلا أنه من غير الممكن اعتبار هذا الاتحاد الاقتصادي محاولة من روسيا لإعادة الروح إلى الاتحاد السوفيتي القديم.

ويمكن القول بإن روسيا تحاول من خلال الاتحاد الاقتصادي الأوروأسيوي، الحفاظ على هيمنتها في المنطقة في مواجهة التطورات في محيطها، والتحديات التي تواجهها جراء توسع نفوذ الاتحاد الاوروبي في الغرب، وصعود الصين في الشرق، كما أنها تطمح في لعب دور الحارس الأمين على منطقة أوراسيا، لتضمن أن دول المنطقة لا تزال داخل مجال نفوذها، وأن تبعد تلك الدول عن فكرة الانضمام إلى المؤسسات الغربية الأخرى، وفي الوقت نفسه تعزز التحالفات الإقليمية مكانة روسيا على الساحة

الدولية وتقوي من موقفها في التفاوض مع الدول الكبرى، علاوة على ذلك تسعى روسيا التي لا تزال تهيمن على الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي، وتُعد الفاعل الأكثر أهمية في تلك المنطقة لاحتواء تأثير توسع الدول الأخرى مثل الصين في أوروآسيا، وخاصة في آسيا الوسطى، من خلال إنشاء المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الاقتصادي، وتطوير آلياته لتكون أكثر تنسيقًا مع الصين، والقوى الأخرى الفاعلة في المنطقة.

وعلى الرغم من أن الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي يمثل أحد نجاحات جهود روسيا لتحقيق الاندماج الاقتصادي في منطقة أوروآسيا، فضلاً عن كونه أنجح مشروع للتكامل الإقليمي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، إلا أن هيمنة روسيا على منطقة أوراسيا لايزال مرهونًا بتحقيق مصالح دول المنطقة، وكذلك مواقف القوى الخارجية، ففي حين ترتبط بعض دول في المنطقة مع روسيا بشكل وثيق في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوروأسيوي EAEU وغيره من المنظمات الإقليمية الأخرى، إلا أن تلك الدول تطمح في أن ترى مكسبًا ملموسًا يعود عليها بفضل ارتباطها مع روسيا، وهي غير مستعدة للتخلي عن سيادتها السياسية مقابل تحقيق بعض المصالح. وتدرك موسكو أن ارتباطها مع دول منطقة أوروأسيا تحت مظلة الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي قد يأتي بنتائج عكسية، إذ تنتظر الدول الأعضاء في هذا التجمع أن تقود روسيا الاتحاد بنجاح وأن تخدم مصالح جميع أعضائه، وليس فقط مصالحها الخاصة.

تحقيق التكامل المتعدد الأطراف

اتخذت روسيا عدد من الخطوات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي من شأنها أن تحافظ على نفوذها في منطقة أوراسيا، حيث قامت في عام ٢٠٠٢، بتفعيل معاهدة الأمن الجماعي التي تأسست عام ١٩٩٢، وتضم ست جمهوريات سوفيتية سابقة، وهي روسيا وأرمينيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وبيلاروسيا، وتشكيل تحالف عسكري يضم الدول الأعضاء في المعاهدة تحت مسمى منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وعلى الرغم من أن هذه المنظمة لم تعمل بكامل فعاليتها حتى الوقت الراهن، إلا أنها

تملك آليات تؤهلها لأن تصير تحالفًا أمنيًا متكاملًا شبيه بحلف الناتو، إذ يلتزم أعضائها بالعمل معًا بشكل وثيق من خلال إجراء مناورات عسكرية مشتركة بشكل منتظم، والأهم من ذلك، أن روسيا أو أي عضو آخر في المنظمة لديه الحق في الاعتراض على إنشاء قواعد عسكرية أجنبية جديدة على أرض أية دولة عضو في المنظمة. علاوة على ذلك، أبرمت المنظمة اتفاق تعاون مع منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، ومقرها بكين في عام ٢٠٠٧.

ويمكن القول بإن جهود روسيا لتفعيل التحالفات الإقليمية القائمة مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وإبرام الاتفاقات المشتركة مع المنظمات الإقليمية الأخرى تمثل مسارًا جديدًا لسياساتها الخارجية التي تحاول من خلالها تعزيز تلك المنظمات الإقليمية حتى تتمكن من بسط نفوذها، وبناء علاقات قوية مع الدول والمنظمات الأخرى.

من أوروبا الكبرى إلى أوراسيا الكبرى

لم تكن فكرة التكامل مع أوراسيا ذات فائدة بالنسبة للكثيرين، حتى قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بإحيائها خلال فترة رئاسته للحكومة الروسية، فقد قدم فكرة التكامل في إطار مفاهيمي جديد، رافضًا فكرة تشكيل اتحادًا جديدًا لدول أوراسيا قد يعيد إحياء الاتحاد السوفيتي، واقترح أن تكون "رابطة قوية فوق وطنية" قادرة على أن تصبح أحد أهم التكتلات في العالم في المستقبل، والتي من المتوقع أن تمتد من لشبونة إلى فلاديفوستوك. لقد كان اقتراح بوتين في الأساس يهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وأوروسيا الناشئة، لكن تلك الفكرة تلقت ضربة قاصمة في أعقاب الأزمة الأوكرانية، والإطاحة بالرئيس فيكتور يانوكوفيتش في فبراير ٢٠١٤، وما أظهرته القيادة الأوكرانية الجديدة من رغبة في إقامة علاقات أوثق مع أوروبا.

إمكانية وحدود التكامل الأوروآسيوي

ترى موسكو أن إقامة أوراسيا قوية يعني أن تبقى روسيا في قلب كل التطورات التي تحدث في محيطها الإقليمي، ومن ثم فهي تحاول الحفاظ على سيطرتها على التطورات الإقليمية، وتسعى جاهدة إلى منع جيرانها في المنطقة من تشكيل روابط

وعلاقات تجارية وسياسية مستقلة من خلال تعميق العلاقات ذات المنافع المتبادلة على المستويات المختلفة العسكرية، والأمنية والسياسية والاقتصادية، ليس فقط من خلال الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي، ولكنه الأداة الأهم في الوقت الراهن لتعزيز التحالفات الإقليمية وضمان استمرار الهيمنة الروسية.

يرى بعض المراقبين الغربيين أن الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي لا يعد منظمة إقليمية فاعلة وقادرة على منافسة الاتحاد الأوروبي، فهي منظمة تسيطر عليها روسيا وتضم مجموعة من الدول التي من الممكن أن تتوافق مع سياسة بروكسل إذا اتيحت لها الفرصة، ومن ثم هناك شك أن يتحول الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي إلى منظمة متعددة الأطراف ذات فعالية، كما لا يبدو أن أي من أعضائها، بما في ذلك روسيا، على استعداد لتحويلها لمنظمة فوق الوطنية، كما يشك آخرون في أن المنظمة، التي تسيطر عليها دول قوية، سوف تحقق الكثير من التكامل والاندماج الحقيقي، وأن تطيح بالقيود الداخلية المفروضة على حركة التجارة ونقل البضائع والأشخاص وغيرها من الخدمات الأخرى التي لا تتقبلها الأنظمة القوية، لأن ذلك يتطلب بعض الانفتاح، وتطبيق لمبدأ سيادة القانون، والتحرر الاقتصادي، كما أنه في حالة وجود خلاف عند إتخاذ القرارات الهامة الخاصة بالاتحاد الاقتصادي، قد تفضل الدول الأعضاء في الاتحاد عدم المجازفة، والتمسك بالقرارات التي تتخذها حكوماتها.

علاوة على ذلك، لدى الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي خطة لإنشاء سوق طاقة مشترك، ومن المتوقع أن يدشن سوق كهرباء مشترك بنهاية عام ٢٠١٩، وسوق مشترك للنفط وغاز بحلول ٢٠٢٥، وفي حال تحقق ذلك، سيمكن الدول الأعضاء للاتحاد من الوصول غير المحدود إلى شبكات الطاقة. أيضاً يخطط الاتحاد لإزالة جميع العقبات والقيود المفروضة على النقل بكافة الوسائل بحلول عام ٢٠٢٥ من خلال إنشاء شبكة من وسائل النقل المشتركة من خلال إنشاء الطرق، والمواصلات البحرية، والسكك الحديدية التي تعمل من خلال نظام تحكم الإليكتروني، فضلًا عن إنشاء هيئة فوق وطنية لتنظيم الأسواق المشتركة بحلول عام ٢٠٢٥.

التحدي الذي يواجه روسيا

يمكن القول بإن التحدي الذي يواجه مثل هذا النوع من التكامل الاقتصادي هو أن الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي ليسوا متساويين تماماً من حيث النفوذ السياسي والقوة الاقتصادي، ما يجعل الأمر يبدو وكأنه بعض الدول الأعضاء يحاولون إقامة روابط مع روسيا التي يمثل ناتجها المحلي نحو ٨٧% من إجمالي الناتج المحلي للاتحاد، كما يمثل عدد سكانها حوالي ٨٠% من إجمالي السكان، كما أن ميزانية روسيا العسكرية السنوية تتجاوز إجمالي الإنفاق المشترك لجميع أعضاء الاتحاد الآخرين، وبالتالي نتيجة لعدم التكافؤ، قد تكون التكلفة التي تتكبدها أي دولة عضو في الاتحاد تحاول أن تحافظ على سيادتها أو أن تنفصل عن روسيا باهظة، كما حدث بالفعل مع أوكرانيا التي يعد انفصالها أو استمراها في الاتحاد خياراً بين السلم والحرب، ومن ثم يبدو أن الخروج من الاتحاد أمراً ليس على جدول أعمال القادة الجدد الذين وصلوا إلى السلطة بعد الثورة المخملية في أرمينيا في عام ٢٠١٨.

علاوة على ذلك، فإن الدول الأعضاء حذرين للغاية في التعامل مع روسيا، ومدركين تماماً لأهمية هذا المشروع بالنسبة لروسيا على المستوى السياسي، ولكنهم في الوقت ذاته مدركين أن موقفهم ليس ضعيفاً دائماً، فهم يملكون فرصاً للضغط والتفاوض مع موسكو، على سبيل المثال، في كل مرة تخفق بيلاروسيا، الحليف أقرب لروسيا، في الحصول على ما تريد تهدد بمقاطعة مشروع التكامل، بينما تحاول روسيا عادة اصلاح الأمر ومراعاة المصالح البيلاروسية عن طريق خفض أسعار الطاقة أو شطب بعض الديون عنها.

ولم تمنع الهيمنة الروسية على الاتحاد وحرصها على مشروع التكامل بين دول أورواسيا بعض الدول من مراعاة مصالحها الخاصة، فعلى الرغم من عضوية كازاخستان وأرمينيا في الاتحاد الاقتصادي، إلا أن الدولتين وقعا اتفاق الشراكة الشامل والموسع مع الاتحاد الأوروبي، الذي من شأنه تعزيز الشراكة والتعاون السياسي والاقتصادي على أساس القيم المشتركة والعلاقات الوثيقة، فضلًا عن زيادة مشاركة أرمينيا مع الاتحاد الأوربي وبرامجه.

وعلى جانب أخر، نجد روسيا أيضا، في بعض الأحيان، تقدم مصالحها الاقتصادية على تعزيز الاتحاد، فعندما رفض أعضاء الاتحاد اتباع سياسة روسيا ومقاطعة الاتحاد الأوروبي رداً على العقوبات الاقتصادية التي يفرضها على روسيا بسبب عدوانها على أوكرانيا في عام ٢٠١٤، كذلك لم يدعموا العقوبات التي تفرضها روسيا على تركيا منذ عام ٢٠١٥، تجاهلت روسيا هذا الأمر ومضت قدماً في فرض العقوبات الخاصة بها على الغرب، وفي وقت لاحق على البضائع التركية، فروسيا تميل إلى تجاهل القيود والقوانين التي تفرضها عندما يتعلق الأمر بتهديد مصالحها، كما تدرك أن جيرانها أصبحوا أكثر حساسية لأي ضغط سياسي أو اقتصادي يمكن أن تمارسه عليهم خاصة بعد الأزمة مع أوكرانيا.

على الرغم من أنه من الواضح أن روسيا هي أقوى عضو الاتحاد، وأكثرهم تأثيراً على عملية صنع القرار في الاتحاد، إلا أن القرارات المحورية للاتحاد يتم إتخاذها بتوافق الآراء بين جميع رؤساء الدول الأعضاء، وسيكون من الخطأ الافتراض أن روسيا يمكن أن تتجاهل مصالح الدول الأخرى، وعلى العكس فهي تسعى لحماية مصالح جميع الأعضاء، لأنها تدرك جيداً أن ممارسة الضغوط من أجل الحفاظ على الاتحاد من المرجح أن تأتي بنتائج عكسية، وبالتالي روسيا تحاول طمأنة تخوفات تلك البلدان من هيمنتها، وأن تتجنب أن يصبح التكامل عبئا على اقتصادها، او أن ينظر إليه باعتباره مشروع تهيمن عليه روسيا لتحقيق أهدافها الخاصة فقط.

وعلى الجانب الأخر، بلغ حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الاتحاد ١٤,٦% فقط في عام ٢٠١٧، وهي معدلات منخفضة نسبياً مقارنة بالاتحاد الأوروبي الذي وصل حجم التبادل التجاري بين أعضائه ٦٤% في العام ذاته، كما أن حجم التجارة الخارجية لمعظم الدول الأعضاء في الاتحاد أعلى من تلك المعدلات بشكل كبير، كما هو الحال مع روسيا وكازاخستان اللذان تصدران معظم انتجاهما من النفط والغاز إلى خارج دول الاتحاد.

الاتحاد الاقتصادي الأوروأسيوي والصين

بعد توقيع اتفاق التجارة الحرة الأول مع فيتنام في عام ٢٠١٦، اعطى مجلس الاتحاد الاقتصادي الأوروأسيوي EAEU الأولوية لسبعة بلدان أخرى تسعى لإبرام اتفاقيات التجارة معه، وهي الصين، وإيران، والهند، ومصر، واسرائيل، وسنغافورة، وصربيا. ويشارك الاتحاد الاقتصادي أيضا في محادثات لإقامة تعاون مع المنظمات الدولية، بما في ذلك منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (روسيا عضو فيها)، رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارا باسم آسيان، ومجموعة دول الأنديز، والسوق المشتركة الجنوبية، وكذلك العديد من المنظمات الدولية الآخرين، ويسعى الاتحاد أيضًا للحصول على صفة مراقب رسمي في منظمة التجارة العالمية، لكنه فشل حتى الآن في إقامة علاقات رسمية مع الإتحاد الأوربي.

وتوصل الاتحاد الاقتصادي الأورواسيوي في مايو ٢٠١٨ إلى اتفاق حول التعاون الاقتصادي والتجاري مع الصين، وقد يكون للاتفاق مع الصين ذو أهمية كبيرة، خاصة في حال كان يمهد الطريق أمام إبرام اتفاقية تجارة حرة شاملة، حيث أعرب الجانبان عن رغبتهما في تهيئة الظروف لتنمية العلاقات التجارية المتبادلة، وتعزيز العلاقات الاقتصادية، كما أن كلا من الاتحاد الاقتصادي، والصين يدركان أهمية التعاون بين الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي ومبادرة الحزام والطريق كوسيلة لإقامة علاقات تجارية قوية ومستقرة في المنطقة.

من شأن التقارب بين الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي والاتحاد الأوروبي أن يعزز الثقة بين الجانبين ويخفف التوترات السياسية الحالية بين منطقة دول الاتحاد السوفيتي سابقًا، والغرب وخاصة الدول الأوروبية، وذلك بعد أن أضرت عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا بمصالحها الاقتصادية وأثرت على نفوذها السياسي، كما أن ربط أوروبا بمنطقة آسيا بأكملها بشكل وثيق من شأنه أن يدعم الاتصال بين القارتين، كما سيحسن حركة التنقل والتبادل التجاري، علاوة على ذلك، إذا تحسنت العلاقات بين روسيا وأوروبا، سيساهم ذلك في تغير ديناميكية منطقة أوروآسيا بأكملها، وستعم المصلحة على الجميع، كما أنه على أوروبا أن تتفهم التغيرات العميقة في جوارها الشرقي وأن تعيد النظر في موقفها تجاه الاتحاد الأوروآسيوي.